

الدلائلية(*) بين بورس وسوسير
القراءة القارئ والتلقي

حافظ إسماعيلي علوي

الإنسان دليل وخالق للدلائل، وقد تمكّن من وضع الدلائل والنظر إلى نفسه وإلى الكون وما فيه وإلى المتخيل كدلائل منذ أن تحرر من انبهاره أمام الأشياء واضعاً لها تسميات، أي منذ أن انصرف إلى إنشاء الدلالة واكتشافها مضيفاً إياها على الأشياء الطبيعية (= الطبيعة)، والأشياء الثقافية (= الثقافة)، وعلى ما وراء الأشياء (= الميتافيزيقا). لقد وظف الإنسان الأشياء الطبيعية الموجودة قبله والأشياء المصنوعة من قبله، بل ووظف نفسه (جسده وعقله) للكشف عن دلالات معينة في مجتمع يفترض قيامه تبادل الدلائل[1].

إن سلطة الدليل وحضوره القوي دفعت الكثير من الباحثين إلى القول إن علم الأدلة يجد له جذوراً أكيدة لدى فلاسفة ومفكرين قدماء، بدءاً من الرواقيين ومروراً **بأفلاطون** والقديس **أغسطينوس**، حتى **ليبنتز**، ومروراً بالبلاغيين والأطباء والرياضيين والقباليين (المعلقون على التلمود في الديانة اليهودية)، وخبراء العرافة والفراسة والعرافة والسحر والطلسمات، كما أتعب البعض أنفسهم في البحث عن سيميائيات لدى هذا المفكر أو ذاك.

والأكيد أن هذا العلم مثل باقي العلوم له أصول قديمة، وقد تكون موغلة في القدم أكثر مما يتصور؛ فالإنسان الذي اخترع رمزاً أو اخترع حرفاً أو إشارة هو دلائلي من الطراز الأول.

إننا لن نبحث هنا في تاريخ علم الأدلة وبداياته الأولى، لأن ما يهمنا هنا هي الدلائلية التي انبثقت في أواخر القرن التاسع عشر كضرورة علمية لا مناص منها، أحسَّ بها عالمان أحدثا قطيعتين جوهريتين في مجال العلوم التي اشتغلا بها وهما: **شارل س. بورس** و**فرديناند دو سوسير**[2].

وعلى هذا الأساس، فالدلائلية التي نقصد هي وليدة القطائع المعرفية الكبرى التي عرفها القرن التاسع عشر، والتي أثرت تأثيراً عميقاً في كل مناحي العلوم الإنسانية.

لقد اختلف الباحثون حول صاحب قصب السبق في هذا المجال؛ ففريق أول يعطي الأسبقية **لبورس**، وفريق آخر يرى في **سوسير** الأب الروحي لهذا العلم. وسواء أكان صاحب الريادة **بورس** أم **سوسير** فإن ما يهمنا هو أن اتجاهاً جديداً يعني بدراسة الدلائل في صميم الحياة الاجتماعية قد ظهر إلى حيز الوجود، وغايتنا من هذه الدراسة هي الكشف عن منطلقات كل من **بورس** و**سوسير**، وعن الهموم المعرفية التي حركت كل واحد منهما.

شارل س. بورس: (1839 ـ 1914)

يرجع اهتمام **بورس** بمجال الدلائليات ومحاولة بلورة نظرية بخصوصها إلى سنة 1867، ومع ذلك ظلت نظريته غير معروفة بالشكل الكافي لزمن طويل، ولم يكتب لها أن تنتشر وتذيع إلا في مستهل أربعينيات القرن الماضي. لكن رغم هذا التأخر فإن ظهور نظرية **بورس** اعتبر في نظر البعض قطيعة تنضاف إلى القطائع الكبرى التي يعرفها تاريخ الإنسانية بوجه عام، وهذا ما ذهب إليه **فرانسوا بيرالدي** بقوله إن: «**بورس** قد أحدث مثل **فرويد**، في سجل آخر، لكن في نفس الفترة الزمنية تقريباً، نظرية قادرة على إجراء قطيعة معرفية حقيقية في سيرورة تكوِّن علماً حقيقياً للأدلة، يمكن أن نسميه ـ ولم لا؟ ـ بالسيميوطيقا»[3].

لقد وجد **بورس** مجال الحياة الإنسانية في كليته

(*) نشير بالدلائلية (علم الأدلة) إلى العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات (الدلائل)، وهو ما عرف عند بورس بالسيميوطيقا، وعند سوسير بالسيميولوجيا، فمصطلح الدلائلية يجمع بين التوجهين، وقد أخذنا هذا المصطلح عن الأستاذ محمد البكري الذي ترجم كتاب بارت Eléments de Sémiologie بـ «**مبادىء علم الأدلة**». وسيلاحظ القارىء الكريم أننا فضلنا الاحتفاظ بمصطلح «سيميولوجيا» عند حديثنا عن سوسير؛ و«سيميوطيقا» عند الحديث عن بورس وذلك حفاظاً على مضمون النصوص المستشهد بها والتي تراعي الاختلاف بين الوجهين وتقيم الاختلاف بينهما على أساس التسمية.

محكوماً بفعل الدليل، فوجد في الإنسان دليلاً أو حواراً للدلائل. وداخل هذا الحوار يطرح الشك أسئلته اللامتناهية، فتشتغل الأفعال والمعتقدات والعادات باعتبارها مؤولات[4]. على هذا الأساس فإن **بورس** لم يستطع دراسة «أي شيء [سواء كان] رياضيات أو أخلاقاً أو ميتافيزيقا، أو جاذبية، ديناميكية حرارية أو بصريات، كيمياء أو تشريحاً، أو اقتصاداً أو تاريخ علوم، أو لعبة ورق، خمراً أو علم أرصاد جوية... إلا باعتباره دراسة دلائلية»[5].

إن تحليل **بورس**، إذن، يحركه فعل الدليل لأن «كل تفكير [في نظره] ينبغي أن يكون بالضرورة، بواسطة الدلائل، ويعتقد إضافة إلى ذلك أن كل تفكير هو دليل»[6].

ويستند **بورس** في تصوراته على أفكار مستوحاة من المنطق، والرياضيات، والفلسفة الظاهراتية، فأصول هذه المعارف تعلن عن نفسها في أفكار ومبادىء الدلائلية البورسية، وإن بشكل متفاوت. يقول **بورس** متحدثاً عن علاقة الدلائلية بالمنطق: «فالمنطق، بمعناه الدقيق، هو علم الشروط الضرورية الموصلة إلى الصدق، أما بمعناه العام، فهو علم القوانين الضرورية أو بتعبير أفضل، هو علم الفكر الذي تجسده الدلائل. إنه السيميوطيقا العامة»[7].

فهناك تقاطع إلى حد المطابقة بين المنطق والدلائلية، وقد عبر **بورس** عن هذه المطابقة بقوله: «إن المنطق بمعناه العام، ... ليس سوى تسمية أخرى للسيميوطيقا، إنه النظرية شبه الضرورية أو الشكلية للدلائل. وحينما أصف هذه النظرية باعتبارها «شبه ضرورية» أو شكلية، فإني أود أن أقول إننا نلاحظ خاصيات الدلائل التي نعرفها وأننا ننساق، انطلاقاً من هذه الملاحظة، بواسطة سيرورة لا أتردد في تسميتها بالتجريد، إلى أقوال خادعة للغاية، وبالتالي، فهي بأحد المعاني أقوال غير ضرورية إطلاقاً، وتتعلق بما ينبغي أن تكون عليه خاصيات كل الدلائل المستعملة من قبل عقل «علمي»، أي من قبل عقل قادر على التعلّم بواسطة الاختبار[8].

إن التجربة الإنسانية بكاملها يمكن أن تدرك عبر العملية التصنيفية للدليل، وعلى أساس هذه العملية يبني **بورس** دلائليته التي تستند أيضاً إلى الرياضيات، هذه الأخيرة التي تسمح في نظره بـ «صياغة الفرضيات واستنباط النتائج منها، إنها تستدعي الملاحظة بحيث تضع بناءات في الخيال وفق قواعد مجردة، وتلاحظ هذه الأشياء الخيالية وتجد علاقات بين أجزائها. وتكتفي الرياضيات بأن تفصح عما سيكون صادقاً إذا كانت بعض الفرضيات صادقة»[9].

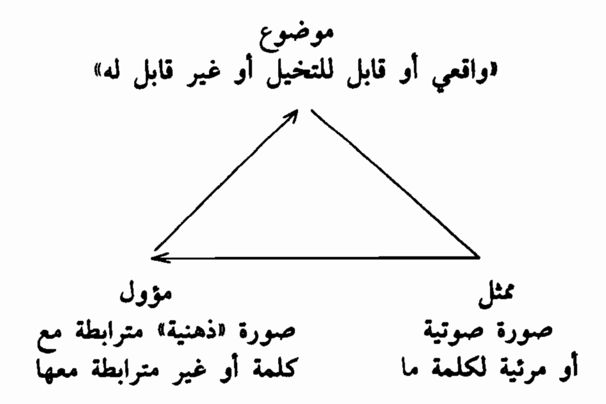
استناداً إلى «البروتوكول الرياضي» شيّد **بورس** دلائليته على أساس ثلاثي يقوم على:

الأولوانية: Priméite عالم الممكنات، إنه العدد «واحد» في المرتبة الأولى وفي حد ذاته، إنه الكائن في مباشرية كينونته بدون إحالة إلى مراجع ما. إنه المعاش ومقولة البدء والحرية.

الثنيانية: Secondeité عالم الموجودات، إنه الثاني يحدد الأول ويحصره مقولة وجود كل شيء، ومقولة الحركة والمحسوس والصراع إلخ...

الثلثانية: Tirceité عالم المتطلبات والضروريات، بدون الثالث لن يكون هناك تقدم ولا علاقة، فالعلاقة الثلثانية يتمثل بها كل واحد من الثلاثة الآخرين، إنها مقولة التركيب، والوساطة والفكر والوعي، والعموم والتفسير، والقوانين، واللغة والمترجم... إلخ»[10].

إن السيميوزيس وحدة ثلاثية المبنى، لا تنفصل حدوده عن حدود الدليل الذي يتشكل من علاقة ثلاثية(*) يمكن التمثيل لها بالشكل التالي[11]:



إن مفهوم الدليل البورسي يتمحور حول «ما يسميه بالسيميوزيس Sémiosis، والسيميوزيس عبارة عن فعل أو تأثير يستلزم تعاون ثلاث ذوات مثل الدليل وموضوعه ومؤوله، ولا يمكن لهذا التأثير الثلاثي العلاقة أن يكون، بأي شكل من الأشكال، قابلاً لأن يختزل إلى أفعال بين أزواج Paires، ويمارس فعل

(*) اعتماداً على نفس التقسيم رتب بورس الأدلة إلى أيقونة وقرينة ورمز، كما قسم العلوم الدلائلية إلى أصناف ثلاثة هي: النحوي الصوري، المنطق، البلاغة الصورية.

الدليل إما في العالم الخارجي، دليلاً وحاملاً لمعنى، بينما يعتبر في العالم الداخلي رمزاً Symbole، وحاملاً للدلالة[12].

تتأسس «سيميوطيقا بورس، إذن، على تحليل مقولات الوجود بوصفه كيفية وموجوداً وضرورة، إذ تهتم بتمظهر الدليل، ولهذا السبب، فإن لسيميوطيقا **بورس** طبيعة ضرورية ظاهراتية، وعلى هذا الأساس تكون السيميوطيقا هي العلم الذي يدرس الدلائل اللسانية وغير اللسانية»[13].

إن سيميوطيا **بورس** هي سيميوطيقا استمرارية، واقعية وتداولية، وهذا ما يجعل منها «العلم الذي يميز، داخل الدلائل، الدلائل الصادقة عن الدلائل الكاذبة، أو بعبارة أخرى، السيميوطيقا هي ذلك العلم الذي يفحص الدلائل فيكشف عن الوظيفتين اللتين قد تقوم بهما: وظيفة نقل الدلالة الصادقة ووظيفة نقل الدلالة الكاذبة.

وبناء على ذلك، فالسيميوطيقا تستهدف الكشف عما ينبغي أن يكون، ولا تقتصر، فقط، على ما هو كائن في العالم. إنها علم الظواهر الموجودة والظواهر الضرورية، وعلم الفكر النقدي الذي يفتح مجالاً أرحب أمام المحتمل والممكن من العوالم[14]، أو لنقل بكلمة واحدة إنها: علم العلوم.

لقد سعى **بورس** إلى تأسيس دلائلية للعلم ككل تقوم على طابع التمثيل La représentation، وهو التوجه الذي سيسلكه من بعده تلميذه **شارل موريس** الذي سيشكل علامة مضيئة في أمريكا معتبراً الدلائلية وسيلة ضرورية لاشتغال العلوم الصورية الاجتماعية والنفسية، فهي دلائلية تنطبق مع علم العلوم. لكن ورغم مجهودات **بورس وموريس** بعده، فإن السيميوطيقا البورسية لم يكتب لها النجاح الكافي مقارنة مع الاتجاه السوسيري الذي عرف تطبيقات عديدة ضمنت لهذا التوجه الاستمرارية والانتشار على نطاق واسع. فما هي، إذن، أهم خصوصيات الدلائلية السوسيرية؟

فرناند دوسوسير:

موازاة مع مشروع بورس، برز الاتجاه السوسيري الذي تأمل فيه صاحبه كثيراً. لكن المنية استعجلته قبل أن يعرضه على الناس، وقد كتب لهذا المشروع أن يرى النور على يد تلميذين من تلاميذ **سوسير** هما **ألبير زيشهاي** A. Sechhay **وشارل بالي** C. Bally، اللذين كان لهما الفضل في جمع محاضرات وتأملات أستاذهما في كتاب ضخم هو «محاضرات في علم اللسان العام».

وانطلاقاً من هذا الكتاب تسنّى لنا الاطلاع على أفكار **سوسير** وتصوراته سواء ما تعلق منها باللسانيات أو بالسيميولوجيا.

يعلن **سوسير** عن مشروعه الدلائلي بقوله: «اللسان نظام من الأدلة المعبرة عن الأفكار، وهو بهذا شبيه الكتابة أو أبجدية الصم البكم والشعائر الرمزية وشكليات اللياقة والشارات العسكرية... إلخ، إلا أنه (اللسان) أهم هذه الأنظمة. يمكن، إذن، أن نتصور علماً يدرس حياة الأدلة داخل الحياة المجتمعية سيشكل فرعاً من علم النفس الاجتماعي وبالتالي من علم النفس العام، وسنسميه بعلم الأدلة Sémiologie من الإغريقية Sémion بمعنى Signe، وسيحيطنا علماً بحقيقة الأدلة وبالقوانين التي تتحكم فيها، ولأنه لم يوجد بعد فلا يمكننا التنبؤ بمآله. لكن له حق الوجود فمكانه محدد سلفاً. وما اللسانيات سوى فرع من هذا العلم العام، وستكون القوانين التي سيكتشف عنها علم الأدلة، قابلة للتطبيق على اللسانيات، وسترتبط هذه الأخيرة بمجال محدد ضمن مجال الوقائع البشرية»[15].

فسوسير يتنبأ بميلاد هذا العلم الجديد (علم الأدلة) ويحدد مجالات تخصصه والقوانين التي ستحكمه، لكنه «بنفس القدر الذي فتح به باب «السيميولوجيا»، أثار العديد من الأسئلة التي لم يجد لها جواباً. وربما كان ذلك يعني أن مطمح **سوسير** القاضي بتأسيس السيميولوجيا كان أكبر من كفاءة اللساني، باعتبار أن أدواتها مستمدة من اللسانيات، والسيبيرنيطيقا، والبيولوجيا الأنثروبولوجية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة، والمنطق... ومن ثمة، فأدواتها المعرفية ومفاهيمها وطبيعة وحداتها لن تطابق ما قد يوفره أي علم من هذه العلوم على حدة من أدوات معرفية ومفاهيم وتحديد لطبيعة وحداته»[16].

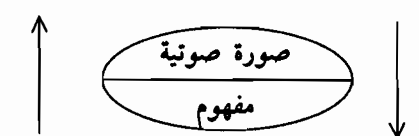
لقد حاول **سوسير** وضع تصور واضح للغة، لتخليصها مما كان يطبعها من خلط منهجي وموضوعاتي، وليجعلها موضوعاً للدراسة بعدما كانت أداة فقط، فحسم كل ذلك عندما بين أن اللسان هو الموضوع الذي يجب دراسته، وعلى وجه التحديد الدليل باعتباره جزءاً من الكل «اللسان نظام من الأدلة». ويميز **سوسير** بين نوعين من الدلائل: دلائل لسانية ودلائل غير لسانية. تهتم اللسانيات بالصنف الأول،

بينما تنكب السيميولوجيا على دراسة كل الدلائل؛ وهذا ما يجعل منها (السيميولوجيا) علماً شمولياً يحتوي اللسانيات.

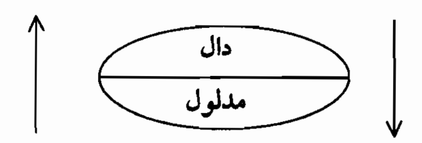
ومع ذلك نجد السيميولوجيا قد «اعتمدت في تأسيسها لنفسها على البناء الإبستمولوجي للسانيات، ذلك أن أدواتها المعرفية ومفاهيمها ووحداتها (وطبيعة هذه الوحدات) لا تعدو أن تكون غير ما أمدتنا به اللسانيات السوسيرية»[17].

إن **سوسير** يتحدث عن السيميولوجيا انطلاقاً من التمييز الذي أقامه عند حديثة عن اللسانيات. حيث يميز بين سيميولوجيا اللسان وسيميولوجيا الكلام، استناداً إلى تمييزه بين اللسان والكلام، كما يميز بين سيميولوجيا سانكرونية وسيميولوجيا دياكرونية بناء على تمييزه بين السانكرونية والدياكرونية...

يشير مفهوم الدليل عند **سوسير** إلى تلك الوحدة اللغوية التي تربطه عند سماعها بشيء آخر، إنه يرتبط بالجانب النفسي، ومن ثمة فهو يربط بين المفهوم Concept والصورة السمعية L'image acoustique، فالدليل يتحقق عن طريق اقتران الدال بالمدلول (دال/ مدلول)، وهذا الاقتران يستحيل معه تحقق أحد المكونين دون الآخر. لأن العلامة أشبه ما تكون في نظره بالورقة ويمثل لذلك بالشكل التالي:



فيصبح الشكل، بعد استبدال «الصورة الصوتية» بالدال و«المفهوم» بالمدلول، هكذا:



يفهم من هذا الشكل أن «العلامة اللفظية لا ترتبط بين الشيء والاسم، بل بين المفهوم والصورة السمعية Image acoustique، وهذه الصورة ليست صوتاً مادياً، أي شيئاً فيزيائياً بحتاً، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت، أي التمثل الذي تمنحنا إياه شهادة حواسنا لهذا الصوت»[18].

وبناءً على تصوره هذا يميز بين مستويين النفسي Psychique والمادي Matériel حيث يحصل على المستوى الأول الصورة السمعية والمفهوم، أما على المستوى الثاني فيوجد الشيء المادي والشيء الخارجي. وعلى أساس هذه العلاقة الثنائية الاعتباطية Arbitraire (التي لا تقوم على أي أساس طبيعي) تنشأ الدلالة.

يقول «إن هناك من يظن أن اللغة في صميم مبدئها الأساسي ـ هي عبارة عن سجل من الأسماء، أعني قائمة طويلة بالألفاظ المقابلة لما في العالم من أشياء... ولا شك أن مثل هذا التصور ـ في أكثر أشكاله سذاجة ـ لا بد من أن يحيل العلامة اللفظية إلى نسخة طبق الأصل من الشيء الذي تشير إليه، ولكن الحقيقة أن الصلة التي تربط الدال بالمدلول هي مجرد صلة اعتباطية. وآية ذلك أن مفهوم كلمة «أخت»، لا يرتبط بأي علاقة باطنية مع سلسلة الأصوات (أ. خ. ت) التي هي بمثابة «الدال» بدليل أن في الإمكان تمثيل هذا المفهوم بأية مجموعة أخرى من الأصوات، كما هو واضح من اختلاف اللغات: إذ تقول مثلاً للدلالة على «الثور» في فرنسا «Bœuf»، بينما تقول عنه في إنجلترا: «Ox» وهلم جرّا»[19].

إن مفهوم الدليل وخصوصياته عند **سوسير** لا يخرج عن الإطار العام الذي يؤطر أعماله، وهو مفهوم النظام Système الذي يستعمله بالمعنى الذي كان يُعطى له في عصره «حيث أغلب المعاجم تعرفه على أنه تجميع أفكار صحيحة أو خاطئة (أو أشياء) طبيعية بكيفية تكون هيكلاً مذهبياً، أو وفق قوانين خاصة تكون كلاً متناسقاً كالجسم العضوي. إن النظام ينبني على التلاحم المنطقي العام والتحالف الخلافي بين عناصره. ومن ثم يصبح النظام، ككل مبنيين، أهم من الجزء، لأن الجزء لا يتعرف إلا في علاقاته بالأجزاء الأخرى داخل النظام»[20].

لقد أعطيت للأفكار السوسيرية تأويلات عديدة، أو بعبارة أخرى، لقد سارت النظرية السوسيرية في اتجاهين كبيرين هما ما سمي بالاتجاه الوظيفي الذي أدى إلى تبلور ما سمي بدلائلية التواصل (**بريبطو** Prieto **ومونان** Mounin **وبويسنس** Buyssen)؛ واتجاه ثاني هو دلائلية الدلالة التي تمخضت عن قراءة **بالمسليف لسوسير**، وطورها في اتجاهين متغايرين كل من **رولان بارت**: دلائلية الإيحاء أو الدلائلية النصية، ومدرسة باريس التي يمثلها **غريماس** وأتباعه، والتي عرفت بدلائلية السرد والخطاب.

لقد كتب لعلم الأدلة السوسيري والبورسي أن يسلكا اتجاهين متغايرين فرضته طبيعة النشأة التي اعتمدها كل توجه، فقد انطلق **سوسير** من اعتبارات لسانية، بينما استند **بورس** إلى طروحات منطقية

وتداولية، وقد نجح أتباع التوجه السوسيري بفضل تقدم اللسانيات والتأويل العميق لمقاصد **سوسير** من تطوير هذا العلم. كما عرفت سيميوطيقا **بورس** تطبيقات مختلفة من خلال دراسة الأنظمة اللغوية، فأصبحنا نتحدث بفضل ذلك عن سيميوطيقا النص الشعري، وسيميوطيقا النص المسرحي... إلخ.

القراءة، القارىء والتلقي

تشكل علاقة النص بصاحبه واحدة من أهم الطروحات النقدية الحديثة التي ظلت مهيمنة لردح من الزمن، لتكرس معها وترسخ في الأذهان ما عرف «بسلطة المؤلف». وقد فرض هذا التوجه اهتماماً متزايداً بالنص الأدبي انطلاقاً من حياة مبدعيه وما يرتبط بها من أحداث اجتماعية وتاريخية وثقافية ونفسية. وبهذا فإن أي محاولة كانت تستهدف اقتحام عمل أدبي ما لا يمكن أن يتأتى لها النجاح إلا عندما تأخذ بعين الاعتبار العوامل السالفة الذكر.

ثم أطلت البنيوية كحقل جديد في تاريخ الدراسات الأدبية، فحاولت الحد من «فيتيشية» الكاتب والدعوة إلى التحليل المحايث للنص، والوقوف عند بنائه الداخلي بغض النظر عن العوامل الخارجية. فكانت هذه الدعوة إيذاناً بتلاشي **«سلطة المؤلف»** وتكريس سلطة أخرى هي **«سلطة النص»** إن صح التعبير.

وقد برزت ملامح هذا التوجه الجديد بصفة عامة، عند **رولان بارت** الذي أعلن عن «موت المؤلف».

يقول: «الكتابة قضاء على كل صوت، وعلى كل أصل، الكتابة هي هذا الحياد، هذا التأليف واللف الذي تتيه فيه ذاتيتنا الفاعلة، إنها السواد، البياض الذي تضيع فيه كل هوية ابتداء من هوية الجسد الذي يكتب»[(1)].

بهذه الدعوة الجديدة، استطاعت البنيوية أن تخلق تحولاً جذرياً في مسار الدراسات الأدبية والنقدية، وأن تعطيها أبعاداً أخرى. غير أن هذا التحول لم يدم طويلاً إذ سرعان ما ظهر اتجاه جديد يعلي من سلطة القراءة والقارىء، لتظهر بهذا ملامح نظرية جديدة ظلت طويلاً تحت الظل تنتظر من يميط عنها اللثام، وقد شكل هذا الظهور تحوّلاً في مسار البحث الأدبي بوجه عام، لتكتمل بذلك عناصر المسرحية على حد تعبير **ستاروبنسكي**.

إن الاهتمام بهذه الجوانب، سيسد الثغرة التي ظلت قائمة في مسار التاريخ الأدبي، وسيفتح مجالاً أرحب لمقاربات جديدة تنضم لسابقاتها.

وسيوكل لـ «نظرية التلقي» ذات الأصول الألمانية النهوض بهذا المشروع الجديد، الذي سيخلق منعطفات جديدة في التاريخ الأدبي بوجه عام، وسيعمد إلى إعادة الاعتبار لمفهوم القراءة والقارىء وما يرتبط بهما.

ولكن عن أي قراءة تتحدث **«نظرية التلقي»**؟

«إن القراءة هي شرط مسبق ضروري لجميع عمليات التأويل الأدبي، كما لاحظ ذلك من قبل **«والتر سلاتوف W. Slatoff»** في كتابه: بصدد القراءة يقول:

يشعر المرء بأنه سيكون مضحكاً قليلاً إذا كان عليه أن يبدأ بالإلحاح على أن الأعمال الأدبية توجد في جانب منها على الأقل لكي تكون مقروءة، وبأننا نقوم بالفعل بقراءتها، وأن من المفيد أن نفكر في ما يحدث عندما نفعل ذلك؟ ولنقل هذا بكل صراحة؛ فمثل هذه التصريحات تبدو بديهية لدرجة أنه لم تكن هناك حاجة لذكرها. مع ذلك، فإنه ليس هناك أحد ينكر مباشرة بأن للقراء والقراءة وجوداً فعلياً»[(2)].

لكن في الواقع لا نجد قراءة واحدة، بل نجد قراءات. فهناك «القراءة الأولى المقترنة باكتشاف الكتابة، والقراءة التضرعية في المسيحية، والأمر الجبريلي «اقرأ» و«القراءات السبع» في السياق الإسلامي، وتعريف النص الأدبي بأنه «ما تنقرىء فيه الكتابة، وتنكتب فيه القراءة باستمرار «في علم السرد» و«قارىء الكاميط» و«القارىء المغنطيسي الكهربائي» في عالم الإلكترونيات»[(3)]. وهذا يعني أن مفهوم القراءة عرف تداولاً كبيراً على مر التاريخ أكسبه تضخماً دلالياً. لذلك يبدو استيفاء البحث في موضوعه واستنفاذه ضرباً

من المستحيل.

إن الهدف من هذه المحاولة، هو بالأساس، استجلاء خصائص مفهوم القراءة انطلاقاً من أطروحات **«نظرية التلقي»** من خلال أعمال رائديها **هانس روبيت ياوس** Hans Robert Jaus **وفولفغانغ إزر** Wolfgang Iser.

إذا رجعنا إلى مفهوم القراءة في النظريات النقدية التي سبقت نظرية التلقي فإننا سنجده، على الرغم من تداوله الكبير، قد عرف ضيقاً شديداً وانحساراً واضحاً في دلالاته، إذ ظل يتحرك داخل الإطار المنهجي الذي يختاره القارىء، وهذا ما يحد من فاعلية القراءة. من هنا كانت دعوة **«نظرية التلقي»** إلى القراءة التكاملية التي: «تفرض على القارىء، خلاف غيرها، أن ينظر إلى النص بكل العيون لا بعين واحدة وأن يتحسس النص بكل الحواس لا بحاسة واحدة، المهم في كل هذا أن هذه القراءة تبصر بعيونها عيون النص، وتدرك بوعيها وعي النص، والأهم أن هذه القراءة تقرأ النص بعيونه وتتعمق في ما تخفيه هاتيك العيون من أسرار وسرائر لا يعرف قيمتها إلا من يكابد شوق الوصول إليه»[4]. بهذا يمكننا القول إن «نظرية التلقي» تشير على الإجمال إلى تحول عام من الاهتمام بالمؤلف والعمل إلى النص والقارىء، ومن ثم فإنها تستخدم بوصفها مصطلحاً شاملاً يستوعب مشروعات **ياوس وإزر** كليهما، كما يستوعب البحث التجريبي والاشتغال التقليدي بموضوع المؤثرات»[5]. كما أن هذه القراءة من منظور **«نظرية التلقي»** تتجاوز معايير وقيم القراءات النموذجية السائدة، كما تسعى إلى تحرير النص وفك أسره من القراءات المقيدة التي تطوق معانيه، وكل ذلك نابع من اعتقاد راسخ وهو أن «العمل الأدبي حتى في لحظة صدوره، لا يكون مولوداً من فراغ، فعن طريق مجموعة من الإعلانات والإشارات الظاهرة أو المستنبطة، ومن الإحالات الضمنية والخصائص المعتادة، يكون جمهوره مهيأ من قبل ليتلقاه بطريقة ما»[6].

إن هذا التهيؤ والاستعداد المسبق هو ما يسميه **ياوس** **«أفق الانتظار»** الذي تفرضه التجربة الأدبية للقارىء والتي تفلت من النزعة النفسانية التي هي عرضة لها لوصف تلقي العمل والأثر الناتج عنه.

ويتحدّد أفق الانتظار عند كل قارىء بالعوامل التالية:

1 ـ المعرفة المسبقة للقارىء بالعمل الذي سيقبل على قراءته.

2 ـ التجربة التي اكتسبها من خلال قراءته لأجناس أدبية معينة.

3 ـ الخبرة القرائية العامة للقارىء، وما تولد عنها من دراية.

4 ـ إدراكه الفرق بين اللغة الشعرية واللغة العملية.

إن القارىء يحاول أن يقتحم عالم النص انطلاقاً من رؤيته المحكومة بالعناصر الأربعة السالفة، في حين يسعى كاتب النص إلى خلخلة هذه الرؤية، والتشويش على القارىء، فينتج عن هذا التوتر بين العمل الأدبي وأفق الانتظار ما يسمى بـ **«المسافة الجمالية»**. هذه المسافة التي تتحدد بواسطتها ردود فعل القارىء إزاء النص والتي لا تخرج في عموميتها عن ثلاث استجابات/ردود ممكنة، يمكن أن نوجزها في الآتي:

1 ـ الرضى والارتياح: ويكون ذلك حين يقتحم القارىء عالم النص فيجد فيه انسجاماً مع أفق انتظاره.

2 ـ الخيبة: يحس القارىء بالخيبة أساساً حين يحاول أن يقرأ عملاً أدبياً، انطلاقاً من شروط ومحددات كوَّنها من خلال قراءته لعمل أدبي مغاير.

3 ـ التغيير: ويكون عندما يذعن القارىء للجنس الأدبي الذي يقرأه، ويستطيع أن يكوِّن رؤية أو نظرة خاصة بالجنس الذي قرأه، وهذا يعني أن يكيِّف أفق انتظاره مع العمل الجديد.

داخل فلك هذه المحددات إذن يدور الحوار بين العمل الأدبي والقارىء، غير أن شرط كل كتابة أصيلة أن تنزاح عن كل التوقعات والقوانين الجمالية المشكِّلة لأفق انتظار القارىء، ليتشكل بذلك مفهوم القراءة. وبناء على هذا المعيار فإن أدبية النص الأدبي لا تتحقق إلا بانزياح النص عن أفق انتظار القارىء.

إن **«ياوس»** واستناداً إلى المعايير السابقة يميز بين أصناف من القراءة أو المتلقين إذ نجد:

- القارىء العادي
- القارىء الناقد
- الكاتب الناقد

ومن ثمة فكل قارىء يتناول العمل الأدبي من منطلقات خاصة، وهذا ما يجعل من القراءة فعلاً مختلفاً ونشاطاً متجدداً بتجدد القراء، بل بتجدد القارىء نفسه، وهذا يعني أيضاً «أن القراءة هي، في حقيقتها، نشاط فكري/لغوي مولد للتباين، منتج للاختلاف، فهي تتباين، بطبيعتها، عما تريد بيانه، وتختلف،

بذاتها، عما تريد قراءته. وشرطها بل علة وجودها وتحققها أن تكون كذلك، أي مختلفة عما تريد أن تقرأ فيه، لكن فاعلة في الوقت نفسه ومنتجة باختلافها ولاختلافها بالذات»[7]. وفي هذا دحض للقراءات التي تسعى إلى تقزيم النص.

من هنا نفهم أنه لا مجال للقراءة الواحدة الوحيدة، كما أنه لا فائدة من البحث عن قراءة تتغيا الكشف عما أراد أن يخبئه الكاتب بين السطور. بل الهدف هو التركيز على لحظة معينة تمارس فيها عملية القراءة وهذه اللحظة نفسها تختلف أيضاً باختلاف القراءة السابقة عنها، بل قد تختلف حتماً عن القراءة اللاحقة، وفي هذا تأكيد على عملية التلقي «والمقصود بالتلقي هنا هو تلقي الأدب، أي العملية المقابلة لإبداعه أو إنشائه أو كتابته، وعندئذ قد يختلط مفهوم التلقي ومفهوم الفاعلية التي يحدثها العمل، وإن كان الفرق بينهما كبيراً، ومن ثمة يختلف تاريخ التلقي عن تاريخ الفاعلية»[8].

إن الشيء الأساس في قراءة عمل أدبي ما؛ هو التفاعل بين بنيته ومتلقيه وهذا يعني «أن للعمل الأدبي قطبين، قد نسميهما **«القطب الفني والقطب الجمالي»**. الأول هو نص المؤلف، والثاني هو التحقق الذي ينجزه القارىء، وفي ضوء هذا التقاطب يتضح أن العمل ذاته لا يمكن أن يكون مطابقاً لا للنص ولا لتحققه بل لا بد أن يكون واقعاً في مكان ما بينها»[9]. وهنا إشارة واضحة إلى تركيز **إزر** على عملية القراءة كفعل أساس في تحقق العمل الأدبي، ولكن ليس أي قراءة، فهي قراءة من نوع خاص تسير في اتجاهين متبادلين، من النص إلى القارىء، ومن القارىء إلى النص؛ إنها إقصاء لأنواع القراءة الأخرى التي تعرف مساراً واحداً ينطلق من النص ويقف عند حدود القارىء ولا يتجاوزها.

كما أن القراءة هنا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال دخول القارىء في علاقة بالمقروء، وهذا يظهر تأثر «نظرية التلقي» بالفلسفة الظاهراتية التي كانت بمثابة رد فعل ضد الفلسفة العقلية التي تنشد الحقيقة المطلقة. إنها إشارة واضحة إلى تركيز الفلسفة الظاهراتية على النسبية في تعاملها مع الأشياء؛ ومنها النص الأدبي الذي يأبى كل قراءة تدعي الاكتمال. «فالعمل الأدبي ليس له وجود إلا عندما يتحقق؛ وهو لا يتحقق إلا من خلال القارىء، ومن ثمة تكون عملية القراءة هي تشكيل جديد لواقع مشكل من قبل هو العمل الأدبي نفسه. وهذا الواقع المشكل في النص الأدبي لا وجود له في الواقع حيث إنه صنعة خيالية أولاً وأخيراً؛ وذلك على الرغم من العلاقة الوثيقة بينه وبين الواقع.

وعندئذٍ تنصب عملية القراءة على كيفية معالجة هذا التشكيل المحول إلى الواقع، وتتحرك على مستويات مختلفة من الواقع: واقع الحياة، وواقع النص، وواقع القارىء ثم أخيراً واقع جديد لا يتكوّن إلاّ من خلال التلاحم الشديد بين النص والقارىء»[10].

إن القراءة نشاط مكثف وفعل متحرك، كما أنها ليست «مجرد صدى للنص [بل هي] احتمال من بين احتمالاته الكثيرة، والمختلفة، وليس القارىء في قراءته كالمرآة، لا دور له، إلا أن يعكس الصور والمفاهيم والمعاني، فالأحرى القول إن النص مرآة يتمرأى فيه قارئه على صورة من الصور، ويتعرّف من خلاله، على نفسه بمعنى من المعاني»[11]. كل هذا يجعل قارىء **إزر** لا يعرف التوقف، فهو قارىء مشاء على حد **تعبير**، وموازاة مع سير القارىء، تعرف القراءة استمرارية دون أن يعني ذلك انسياب معاني النص، لأن القارىء الجيد في نظر **إزر** هو الذي يتوقف بين الفينة والأخرى بقراءته لملء الفراغات التي يتركها النص، وبذلك تكون القراءة فعلاً جماعياً، وحصيلة لتأويلات ومعانٍ ودلالات مختلفة. كما يكون النص هو ما يقرر، إلى حد كبير، استجابة القارىء.

يظهر بوضوح أن «نظرية التلقي» من خلال فرضياتها تمزج بين أفق التوقعات التي تتحدّد بتوقعات القارىء لحظة استقباله للعمل الأدبي، ونظرية التأثير التي تلغي الثنائية بين الذات والموضوع لصالح التفاعل والالتحام بينهما. كما يظهر وجود تقاطع واضح بين «نظرية التلقي»، والنظريات التي اهتمت بمفهوم القراءة، كما هو الحال بالنسبة **لمدرسة بوردو ومدرسة إسكاربيت** المنضويتين تحت لواء سوسيولوجيا الأدب، كما تظهر وشائج القربى أيضاً بين هذه النظرية ونظريات أخرى كمدرسة براغ من خلال أعمال رائدها **موكاروفسكي**.

«إن منظور «التلقي» له مبرراته ومشروعيته، إنه إعادة القيمة للقارىء وإعادة لأهمية السياق التاريخي والاجتماعي وكأنه نفي لتطرف الشكلانية وسرف البنيوية. إن جوهر منظور التلقي هو إعادة الصلة الحميمية والضرورية بين النص ومتلقيه»[12] وضمان قراءة فاعلة تفسح المجال للقارىء قصد التجول في مدائن النص وسراديبه.

حافظ اسماعيل علوي

[المغرب]

الهوامش والمراجع :

I ـ الدلائلية بين بورس وسوسير

(1) مارسيلو داسكال، **الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة**، ترجمة مجموعة من الأساتذة، أنظر تقديم الأستاذ مبارك حنون، ص 3، إفريقيا الشرق 1987.

(2) محمد البكري، **محاضرات جامعية في الدلائلية**، كلية آداب مراكش.

(3) Langage No. 58, p. 5. نقلاً عن محمد البكري، مبادىء في علم الأدلة، منشورات عيون المقالات 1986، ص 15.

(4) Savan (David) **La sémiotique de Charles** S. Pierce, in langage 58, p. 10.

(5) Todorove, **Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langages**, seuil, p. 113.

(6) مارسلو داسكال، مرجع مذكور، ص 35.

(7) مبارك حنون، **دروس في السيميائيات**، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1987، ص 76.

(8) نفسه، ص 77.

(9) نفسه، ص 79.

(10) رولان بارث، **مبادىء في علم الأدلة**، ترجمة وتقديم محمد البكري، منشورات عيون المقالات 1986، ص 16 ـ 17.

(11) Deledalle, **Commentaire in écrits sur le signe**, p. 229.

(12) مبارك حنون، مذكور، ص 52.

(13) نفسه، ص 79.

(14) نفسه، ص 78.

(15) F. de Saussure, **Cours de linguistique générales**, Payot, Paris, p. 33.

(16) مارسيليو داسكال، مذكور، ص 5.

(17) نفسه، ص 5.

(18) F. de Saussure, **Cours de linguistique générales**, Cit..., Paris, p. 98.

(19) زكرياء إبراهيم، **مشكلة البنية**، دار مصر للطباعة، ص 56.

(20) محمد البكري، **التحليل اللساني للخطاب**: خطاب الحركة الوطنية المغربية نموذجاً (مجلدان)، كلية الآداب ـ الرباط 1993، ص 9.

II ـ القراءة، القارئ والتلقي

(1) رولان بارت، **درس السيميولوجيا**، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1986، ص 81.

(2) فولفغانغ إيزر، **فعل القراءة**، نظرية جمالية التجاوب (الأدب)، ترجمة حميد الحميداني، الجلالي الكدية، منشورات مكتبة المناهل، ص 11.

(3) رشيد بنحدو، **«قراءة القراءة»**، مجلة وليلي (المغرب)، العدد 4، السنة 1984، ص 4.

(4) قاسم المومني، **«نحو تأسيس مفهوم معاصر لقراءة النص الأدبي»**، مجلة كلية التربية، العدد الخامس عشر، جامعة عين شمس 1991، ص 72.

(5) هانس روبرت ياوس، **نظرية التلقي**، ترجمة عز الدين إسماعيل، النادي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، ص 33.

(6) Hans Robert Jauss: **Pour une Esthetique de la reception**, Gallimard Paris, 1978, p. 50.

(7) علي حرب: **«قراءة ما لم يقرأ: نقد القراءة»** ضمن مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 6، س 1989، ص 41 ـ 52، (أنظر تحديداً ص 42).

(8) هانس روبرت ياوس، مرجع مذكور، ص 7.

(9) فولفغانغ إيزر، مرجع مذكور، ص 12.

(10) نبيلة إبراهيم: **«القارىء في النص: نظرية التأثير والاتصال» ضمن مجلة فصول (القاهرة)، المجلد الخامس، العدد الأول، أكتوبر، نونبر، دجنبر، ص 101 ـ 104 وتحديداً الصفحة 103.**

(11) علي حرب، مرجع مذكور، ص 41.

(12) رجاء عيد **«ما وراء النص»**، **مجلة علامات في النقد (السعودية)**، المجلد الثامن، الجزء الثلاثون، شعبان 1419هـ/ ديسمبر 1998، ص 179 ـ 193، (أنظر تحديداً ص 193).